مواسير المياه والصرف الصحى وكابلات الكهرباء والتليفونات،

الحفر العشوائى يكلف الدولة ٢ مليار جنيه سنويا !!

هل المال العام فى مصر (ابن سفاح) ليس له أب شرعى أم (فريضة) دينية يجب تأديتها والمواظبة عليها؟!

هذه الأسئلة مبعثها أن هناك إحصائية صادرة عن مركز معلومات شبكات مرافق القاهرة الكبرى تؤكد أنه يتم إهدار ١,٨ مليار جنيه سنويا على أعمال الحفر العشوائى فى القاهرة الكبرى.

ممدوح المسلمى

وتتجلى صور الحفر العشوائى فى الشوارع الرئيسية والطرق المهمة بجانب الطرق والشوارع الجانبية فى توصيل المرافق بداية من الكهرباء والتليفونات ومرورا بالصرف الصحى ومواسير المياه.. والغريب أن الجهات الحكومية المسئولة عن هذه المرافق تعمل فى شكل جزر منعزلة.. فالكهرباء لها خطتها والمياه والصرف الصحى أيضا لذلك سيناريو الحفر والردم فى الشوارع يتكرر كل فترة مهدرا الملايين من الجنيهات ومسببا معاناة كبيرة للمواطنين.

خلل

يقول الدكتور عبد الله عبد العزيز -أستاذ التخطيط بهندسة عين شمس- أن هناك خللاً فى توزيع الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية فى مصر. ففى الوقت الذى تستحوذ فيه القاهرة الكبرى على ٩٤٪ من الاستثمارات نجد النسبة الباقية موزعة على باقى محافظات الجمهورية وهو ما يُعد خللاً واضحا وعدم عدالة التوزيع لذلك فإن إهدار ما يقرب من ٢٠ مليار جنيه على أعمال الحفر العشوائى سنوياً فى القاهرة الكبرى فقط أمر طبيعى ونتيجة بديهية لغياب التنسيق والتخطيط بين كافة الإدارات والهيئات الحكومية.

ويتعجب الدكتور عبد العزيز من عدم وجود خريطة كاملة لمراكز المعلومات تحدد أماكن إدخال المرافق المختلفة بداية من مواسير المياه والصرف الصحى ومروراً بكابلات الكهرباء والتليفونات والتى على ضوئها يتم تحديد الشوارع التى تحوى هذه المرافق وأماكنها حتى لا تتكرر عمليات الحفر العشوائى للشوارع والطرق الرئيسية والتى تحولت فى مصر إلى ما يشبه (الفريضة) لرجال المحليات مشيرا إلى أنه من الضرورى أن يتم وضع جدول زمنى يتم من خلاله التنسيق بين مختلف الجهات المسئولة عن كافة المرافق يتحدد فيه وقت الإصلاحات والصيانة التى يجب إجراؤها بشكل دورى على المرافق مما يقلل من العشوائية عند التطبيق أو التنفيذ.

مجدى يونس

د.عبد الله عبد العزيز

د.محمد عبد الباقى

آثار سيئة

ويواصل الدكتور عبد الله عبد العزيز حديثه قائلاً: إن المشكلة لا تتوقف عند إهدار المال العام بل تعطيل مصالح الناس نظراً لارتباك حركة المرور لأن أعمال الحفر تخلف وراءها آثاراً سواء أثناء عملية الحفر أو بعد الانتهاء منها وتظل الشوارع غير ممهدة ربما لفترات زمنية طويلة تمتد إلى الشهور.

غياب المواصفات

الكلام نفسه يؤكده الدكتور محمد عبد الباقى إبراهيم -أستاذ مساعد التخطيط العمرانى - بهندسة عين شمس- موضحا أن المشلكة الحقيقية فى الحفر العشوائى للطرق والشوارع هى غياب المواصفات القياسية العالمية وتطبيقها فى مصر نظراً لإسناد هذه العمليات إلى ما يسمى (بمقاول السنوية) يقومون بالحفر والرصف من خلال معايير ومواصفات بعيدة تماماً عن المواصفات العلمية لذلك فمن الطبيعى أن تظهر عيوب خطيرة فى فترة زمنية قصيرة الأمر الذى يؤدى إلى إهدار الملايين لأن مقاول السنوية غالباً ما يرتكب أخطاء تتعلق بتنفيذ المرافق.

ويشير الدكتور عبد الباقى إلى أن المشكلة لا تتعلق بالشوارع فقط ولكن بالطرق الرئيسية والتى يتطلب رصفها مواصفات ومقايسات محددة وهذا بدوره يتطلب وضع خطة جيدة تلتزم بالمواصفات والرقابة الصارمة من الجهات المختصة عند التطبيق.

مراكز المعلومات حبر على ورق

ويختلف المهندس مجدى يونس -استشارى التخطيط والبناء- مع الآراء السابقة ويضيف أن مراكز المعلومات هى المسئولة عن إهدار ملايين الجنيهات فى أعمال الحفر العشوائى لأنها الجهة المسئولة عن التخطيط والتنفيذ لتوصيل المرافق الأساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء وتليفونات مؤكدا أنه جرت العادة وقبل بدء أى أعمال حفر الرجوع إلى خريطة معتمدة من هذه المراكز تحدد طبيعة الطريق أو الشارع وأماكن هذه المرافق وهو ما لا يحدث فى ظل غياب كامل للدور الذى تلعبه لذلك فمن الضرورى وضع خطة واضحة ومحددة لتنفيذ المشروعات المختلفة فى باطن الأرض بحيث لا تتم أعمال (الردم) لأى حفر إلا بعد التأكد من أن كافة المرافق قد تم توصيلها وتحديدا قبل مرحلة الرصف حتى لا يضطروا إلى (التكسير) والحفر مرة أخرى الأمر الذى يمثل عبئا على ميزانية الدولة (المريضة) فى الأصل.

وهذا بدوره يتطلب كما يؤكد المهندس مجدى يونس تخصيص جهة واحدة تراقب عمليات الحفر لتوصيل كافة المرافق سواء مواسير المياه والصرف الصحى والغاز وكابلات التليفونات والكهرباء لأن المعتاد دائماً أن هذه الهيئات تعمل على انها جزر منعزلة.

١٠٠ ألف عقار مُعرضة للخطر

ويقول المهندس حسين جمعة -استشارى التخطيط والبناء ورئيس جمعية الحفاظ على الثروة العقارية- إن الجمعية حذرت مراراً وتكراراً من خطورة الحفر العشوائى للشوارع على الثروة العقارية خاصة وأن هناك ما يقرب من ١٠٠ ألف عقار مهددة بالانهيار فى حالة حدوث أى اهتزاز ولو بسيط لافتا النظر إلى أن كثرة أعمال الحفر العشوائى فى الشوارع تعجل من عمر هذه الوحدات السكنية وتهدد حياة عشرات المواطنين من قاطنيها للخطر.

ويتساءل رئيس جمعية الحفاظ على الثروة العقارية: هل من المعقول أنه وفى الألفية الثالثة أن يتم حفر شارع لتوصيل مواسير مياه الشرب ثم يتم ردمه ورصفه وبعد فترة قصيرة يتم الحفر مرة أخرى لتوصيل مواسير الصرف الصحى أو أى من المرافق الأخرى وهكذا وكأنه لا توجد وظيفة فى الأحياء سوى الحفر والردم والرصف ثم الحفر مرة أخرى دون رقيب أو حسيب؟!

ويطالب المهندس حسين جمعة بمحاسبة أى مسئول يتسبب فى إهدار هذه الملايين الضائعة على خزانة الدولة علاوة على معاناة الناس فى السير فى شوارع مليئة بالحفر والمخلفات الناجمة عن أعمال الحفر خاصة وأن هذا الأمر لا يحدث إلا فى مصر فقط.